لان الحج ولو مع هذا الفصد ينعقد عمرة ثم المحصر
ما دام يرجو الادراك كمن تذرع له المصاب
فاذا آيس صار كمن فاته الحج والافضل في تركه ان يكون
في يوم النحر ويكره تاخيره الى ايام التشريق اشد كراهة
بخلاف الاولى وتاخيره الى ما بعد ايام التشريق اشد
كراهة لخروج وقت اعماله وسواء تحلل التحلل
الاول ام لا ويخرج من مكة بلا طواف اشد كراهة
وهذا هو المنقول المعتمد ولا فرق بين تركه لعذر
او لغير ولا يناقضه ان من طاف للوداع وقع عن
طواف الافاضة فلا يتصور خروجه منها بدونه
لما قال ابن العماد ان طواف الوداع لا يجب على من
في مكة محرما ولانه لا يجب على الحائض وعلى
النفل فالمراد من حيث ترك طواف الوداع
لا لطواف الافاضة فلا يلزم من وجوب طواف الوداع
ووقوعه عن طواف الافاضة وجوب طوافها قبل
السفر ومن حاضت قبل طواف الافاضة ولم تتمكن من
التحلل لعذر فللبارزي في ذلك كلام حسن طويل
وطريقها على المذهب اذا ساعدت وصارت بموضع
تمضي عنه رجعت منه لمكة او عدمت النفقة صارت
كالمحصر فتتحلل بذبح ونية وتقصير ويبقى الطواف
في ذمتها وتصير حلالا بالنسبة لمحظور ان الاحرام
وتكون فقد النفقة لا يجوز التحلل محله قبل
الوقوف

الوقوف لا بعده اي فاذا تمكنت من الطواف جاز به
وعادتها حرمة المحظور وان فات ما تت قبله لم يحصل
لها ذلك الحج فان كان فرضا بقي في ذمتها وفيه
بسط زايد في كلام الشارح نقلا عن المذكور فانه
قسمها الى اقسام وقال بعد فالذي يجمع من الطريقة
ان من ابتليت بشيء من هذه لك تنقل القابل بما لها
فيه مخلص قال بل اختار بعض الحنابلة ومتاخري
الشافعية انه لا يشترط طهرها اذا لم يقع قبل فراغ
حيضها قبل سفر او ركب للضرر الشديد بالمقام وانه
يجوز لها دخول المسجد للطواف بعد احرام الشد
والغسل والعصب كما تباح الصلاة لنحو السلس
وانه لا فدية عليها هنا لعذرها لكن لا يجوز تقليد
القابل بذلك منا لانه لا يعلم من قاله من المجتهدين
ولا نقله غير مجتهد انتهى ولو طاف للوداع
ولم يكن طاف للافاضة وقع طوافه للوداع
عن طواف الافاضة وصرفه لطواف اخر غير ما
عين ما عليه لا يمنع وقوعه عما عليه ولو لم يطف
اصلا لم تحل له النساء عقدا ولا وطيا ولا مقدماته
وان طال الزمان ومضت عليه سنون ان
فيه وصلية وذلك لان الفرض لا يسقطه تداول
السنين عليه والافضل ان يفعل هذا الطواف
اي طواف الافاضة يوم النحر قبل زوال
الشمس وان يكون ضحوة في اواسطه بعد

Copyright © King Saud University